الجمهورية العربية السورية

نقابة المحامين

فرع دمشق

الدليل الاسترشادي الميسر في إعداد البحث القانوني

إعداد : مجلس فرع نقابة المحامين بدمشق ــ لجنة التمرين

الطبعة الأولى

2025

مقدمة:

في سياق إعادة الهيكلة المؤسسية التي تنفذها نقابة المحامين فرع دمشق ضمن إطار السياسة التطويرية التي تنتهجها، والرامية إلى الارتقاء بمهنة المحاماة على الصعيدين العلمي والمهني، فإن مرحلة التمرين كانت ولا زالت ضمن أهم توجهات النقابة لأنها تعتبر المدخل الأساسي لإعداد محامٍ مؤهَّل تأهيلاً علميًّا ومهنيًّا، قادرٍ على ممارسة المهنة بما يليق بمكانتها السامية، والاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة في إحقاق الحق وصون العدالة.

وإذ يَعتقد مجلس فرع نقابة المحامين بدمشق جازمًا بأن البحث القانوني يُشكِّل أحد الدعائم الجوهرية لنيل لقب "محامٍ أستاذ"، وأحد أسس صياغة أدوات التفكير القانوني السليم، والمساهمة في تطوير التشريعات والاجتهادات القضائية، فقد أضحى من الواجب المحتَّم إعادة الاعتبار لهذا الجانب، بوصفه ركنًا أصيلاً من أركان تكوين المحامي، لا مجرد متطلب شكلي وعبء صوري قد تم تفريغه من قيمته العلمية المبتغاة حيث كان في نظر البعض وفي ظل النظام البائد ليس أبعد من واجب شكلي لا يثمر ولا يغني من جوع ولا يقدم أي فائدة عملية تُذكر للمهنة أو للباحث ذاته.

وانطلاقًا من هذا الاقتناع الراسخ، ارتأت لجنة التمرين في فرع نقابة المحامين بدمشق أن تُولي البحث القانوني أولوية محورية، ضمن خطة شاملة لتطوير مخرجات التمرين، وتحويله إلى جهد علمي رصين يُسهم في رأب الثغرات القانونية، وسد الفراغات التشريعية، وتقديم مقترحات عملية لتعديل النصوص النافذة أو تفسيرها، ومراجعة الاجتهادات القضائية مراجعة نقدية .

فالغاية المنشودة من البحث القانوني تتجاوز بكثير حدود الامتحان أو إتمام فترة التمرين، لتغدو وسيلة فاعلة للتأثير الإيجابي في الواقع القانوني القائم، والمشاركة الجادة في رسم معالم الإصلاح التشريعي المنشود، وتحقيق العدالة بمدلولها الإجرائي والموضوعي على حد سواء.

إن هذا الدليل، في طبعته الأولى، يُقدَّم ليكون بين يدي المحامين المتمرنين إطارًا منهجيًّا مُبسَّطًا ، ومبيناً للخطوات الأساسية في إعداد البحث القانوني بدءًا من اختيار العنوان الملائم، مرورًا بصياغة الإشكالية بدقة، ووضع الأهداف والفرضيات، وتحديد المنهجية العلمية الملائمة، وصولاً إلى توثيق المصادر والمراجع، وتنظيم الهيكل البحثي، وإتقان أصول الكتابة الأكاديمية الرصينة والسليمة.

نأمل أن يكون هذا الدليل أداة **عملية ناجعة، تُمكن المتمرنين من تذليل الصعاب الشائعة في مسيرة إعداد أبحاثهم، وتمهّد الطريق لمرحلة يُصبح فيها البحث القانوني أكثر عمقًا وتأثيرًا واحترافية، سعيًا نحو تطوير المهنة والارتقاء بها إلى مصاف المهن الفكرية السامية.**

بعد إيداع هذا الدليل بين يَدَيِ المُحامي المتمرن، يُختبر مِقياسُ جدواه في جلسات الاختبار و ساحات التطبيق العملي، حيث يواجه امتحان الفعالية بعد أن رسمت له لجنةُ التمرين خارطةَ منهجيةٍ دقيقةٍ لِكيفية إعداد البحث القانوني ، الدليل هذا يهدف إلى تطوير البحث العلمي على مستوى المحامي المتمرن وعلى مستوى مجلس الفرع وإن كان البحث هو جزء من المطلوب لنيل لقب محامي أستاذ إلا أنه هنالك أمور إضافية مهمة وأساسية في انتقال المحامي إلى جدول المحامين الأساتذة، حيث أن حضور

المحـامي المتمـرن وشخصـيته ولغتـه وخطابـه وإجابتـه للأسـئلة الموجهـة إليـه والتمـرين الـذي تلقاه من المحامي المدرب هي بذات اهمية البحث والرسالة المقدمة.

هـذا وقـد أعـدَّت اللجنـة المختصـة الـدليلَ بالاسـتناد إلـى الإصـدارات الأكاديميـة الرائـدة فـي مناهج البحث (عربية ودولية) ، والتوجيهات العلمية للمشرفين المتخصصين ، **وأهمهم:**

- دليل جامعة دمشق لكتابة الاطروحات ورسائل الماجستير .
- المعايير المعتمدة في جودة البحث العلمي في سورية (دراسة حالة: الهيئة العليا للبحث العلمي)
- دليل وزارة التعليم العالي في ليبيا لكتابة البحوث .
- دليل إعداد وكتابة الرسائل العلمية بالمملكة العربية السعودية بجامعة القصيم
- دليل كتابة البحوث بجامعة الملك عبدالعزيز
- الـدليل الـوطني لأخلاقيـات البحـث العلمـي الصـادر عـن جامعـة حلـب ، الهيئـة العليـا للبحـث العلمي في سورية

وقد تنظيم الدليل وفق أربع فصول :

الفصل الأول : القواعد التنظيمية للبحث

الفصل الثاني : القواعد العلمية للبحث

الفصل الثالث: قواعد توثيق البحث

الفصل الرابع : القواعد التنفيذية لطباعة البحث

لجنة التمرين – مجلس فرع نقابة المحامين بدمشق

العام 2025م / 1447هـ

الفصل الأول :

القواعد التنظيمية للبحث

أولاً : أهداف البحث العلمي القانوني :

- رفع مستوى الكفاءة العلمية والمهنية
- تحقيق الإبداع الفكري.
- ملامسة الاحتياجات المجتمعية وحل مشكلة قانونية أو تطبيقية
- الاضافة العلمية القانونية إلى المعرفة.
- مناقشة اشكال تشريعي
- الوصول إلى معلومات وحقائق جديدة تتعلق بالقضايا القانونية، مع التأكد من صحتها والاستفادة منها لاحقًا.
- تعديل أو تطوير القوانين والمعلومات القانونية القائمة لتواكب المتغيرات الاجتماعية والقانونية الحديثة.
- تحليل القضايا القانونية المعقدة وتقديم مقترحات وحلول علمية وعملية للمشكلات القانونية المحددة.
- دراسة المقارنات بين التشريعات المختلفة لفهم أفضل للتشريعات العالمية ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- تفسير القواعد والأحكام القانونية بطريقة موضوعية تسهل فهمها وتطبيقها، خاصة عند وجود غموض أو تعارض في النصوص التشريعية.

- المساهمة في تحقيق العدل والنمو الاجتماعي من خلال تقديم دراسة قانونية دقيقة تساعد على تحسين تطبيق القانون وحماية الحقوق.
- تنمية مهارات الباحث القانوني في الكتابة والتحليل المنطقي والمناقشة العلمية، خصوصًا للممارسين المحامين.
- متابعة التطورات القانونية والاجتماعية الحديثة لضمان تحديث المستجدات القانونية، مثل القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا والجرائم الإلكتروني

ثالثاً – متطلبات جودة البحث العلمي القانوني :

- **الشمولية والدقة:**بحيث يغطي البحث جميع جوانب القضية القانونية بشكل دقيق، مع اعتماد مصادر موثوقة ومتنوعة تشمل القوانين، الفقه القضائي، الأبحاث السابقة، والكتب العلمية.
- **التوثيق الصحيح للمصادر** : أي الالتزام بأسلوب توثيق علمي معتمد مثل APA أو شيكاغو لضمان النزاهة الأكاديمية وتجنب الانتحال والاستلال والنسخ .
- **الحيادية والموضوعية :** يبتعد الباحث القانوني عن التحيز الشخصي، مع الاعتماد على التحليل القانوني الموضوعي المبني على الأدلة.
- **أصالة البحث** : تقديم محتوى جديد أو استنتاجات مبتكرة، مع تجنب النسخ أو الاقتباس غير الموثق وهو ما يعزز قيمة البحث العلمية.
- **المنهجية العلمية المحكمة** :اختيار المنهج القانوني المناسب (وصفي، تحليلي، مقارن...) وتطبيقه بشكل منهجي ومنظم لتحقيق نتائج واضحة ومنطقية.

- **التحليل القانوني العميق** :تفسير النصوص القانونية، دراسة الاجتهادات القضائية، وتحليل الفقه القانوني للوصول إلى حلول ونتائج سليمة.
- **الالتزام بأخلاقيات البحث** :الحفاظ على معايير السلوك العلمي والنزاهة، وعدم التلاعب بالبيانات أو المصادر.
- **تنظيم البحث وترتيبه** :عرض البحث بطريقة منسقة تشمل مقدمة، مشكلة البحث، الفرضيات، المنهج، التحليل، النتائج، والتوصيات.
- **اللغة والأسلوب العلمي** :استخدام لغة واضحة ودقيقة، مع مراعاة القواعد اللغوية والمعايير الأكاديمية

رابعاً – معايير الشكل العام للبحث العلمي القانوني :

يجب أن يلتزم الطالب عند إعداد الرسالة وتنسيقها بضوابط النسخ والإخراج العلمي، وفي التالي توضيح لأهم الضوابط الشكلية العامة :

أولا– المعايير الشكلية :

1– العنوان :

يجب أن يكون العنوان **دقيقًا، مباشرًا، واضحًا، مختصرًا، معبرًا عن مضمون البحث** بشكل واضح دون إسهاب أو تعقيد، ولا بد أن يكون العنوان يمثل إشكالية قانونية تحتاج البحث، لا يكفي فقط المعلومات الجديدة والسردية، بل لا بد من ان يكون هنالك إشكالية قانونية تكون مهمة البحث تسليط الضوء على هذه الإشكالية وإيجاد حلول ومقترحات لها، ولوضوح العنوان بعدٌ مهم ، وذلك أنه بعد استكمال الرسالة وطباعتها فإنها ستصنف ضمن قوائم قانونية

مفهرسة وفق الموضوعات وحسب العنوان، فلا بد من تمايز كلمات العنوان ليكون مفتاحاً لمضمون الرسالة ، ودالّاً عليها ، وميسراً على تصنيفها وفهرستها بالشكل الأمثل .

ويجب أن يتَّسم العنوان البحثي **بالتعبير الدقيق** المُجسِّد لمضمون الدراسة، مع **الإيجاز المحكم** الذي يُحدِّد موضوع البحث بدقَّةٍ ويُبرز أبعاده، وأن **يُلمح بأسلوبٍ ذكيٍّ** إلى الأفكار الرئيسة دون إطالة، مع **اجتناب العبارات الإنشائية أو الخطابية**، وصياغته **بصيغة خبرية تقريرية** لا استفهامية، على أن **تُراعي العناوين الفرعية التوافقَ التامَّ** مع مقصد الباحث ومحتوى البحث، مع **استقلالية كلٍّ من عناوين الفصول والمباحث والمطالب**، و**خلوِّها من الصيغ الفعلية**.

مثال لعنوان غير مقبول : "*كيف تؤثر التعديلات التشريعية على قانون العقوبات* " ، حوى العنوان فعلاً واستفهاماً وكان عامّاً غير محدد .

أما العنوان المقبول وفق الضوابط : "*تأثير التعديلات الدستورية السورية 2023 على نظام المسؤولية الجنائية*" ، حوى العنوان على دقة ،إيجاز ، إلماح إلى المحتوى ، صيغة اسمية وزمناً معيناً بالأعوام .

2- **حجم الرسالة العلمية** : يجب ألا تقل صفحات الرسالة عن 35 صفحة، وللباحث أن يزيد وبحسب ما يراه مشرف البحث مهماً ومرتبطاً بالبحث.

3- **الغلاف** :يحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث، نقابة المحامين والفرع ، والتاريخ، مع تصميم رسمي ومناسب، ولا بد ان يكون لقب المحامي المتمرن ملاصقة للباحث.

4- **اللغة والأسلوب** :كتابة واضحة، سليمة لغويًا (نحوًا وإملاءً)، علمية، محايدة، ومرتبة بشكل منطقي متسلسل جذاب .

5- **التدقيق اللغوي** والتحقق من علامات الترقيم والشكل الواحد مهم جداً.

6- **تنسيق البحث وتقسيمه** :تنظيم البحث إلى فصول ومباحث وعناوين فرعية، مع فهرسة واضحة لتسهيل التتبع ولا بد ان يكون هنالك تسلسل منطقي بمخطط البحث وهذا ما يضبطه المحامي المتمرن مع الأستاذ المشرف..

7- **الالتزام بالأمانة العلمية** :عدم اقتباس غير موثق، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.، لأن أي سرقة علمية أو اقتباس من غير ذكر المصدر فإن الباحث يتحمل تبعية ذلك بشكل كامل.

8- **قائمة المراجع** :توثيق جميع المصادر والمراجع بدقة لتأكيد مصداقية البحث ومنع الانتحال. وفق ما سنفصله بكيفية التوثيق لاحقاً.

9- **تنسيق البحث:** ضبط الهوامش 2.5 من كل اتجاه واعتماد الطباعة على صفحة واحدة من الوجهين ، واعتماد قياس الورق B5

10- **نوع الخط:** استخدام خط " Simplified Arabic "

11- **حجم الخط:** متن البحث: الاعتماد على حجم 14 ، أما العناوين الرئيسية: حجم 16، بخط عريض (Bold).

12- **العناوين الفرعية:** حجم 16 بخط عريض ، أما العناوين الجانبية: حجم 14، بخط عريض باستثناء الآيات القرآنية الكريمة تكتب بالخط العثماني أما الأحاديث الشريفة فتكتب بنفس بنط الرسالة وخط المتن، وتوحد على مستوى الرسالة.

13- يفضل كتابة البحث يدوياً على مسودة وبخط اليد، وبمجرد الانتهاء من كل فصل يتم تنضيده الكترونياً أو عند نهايته بشكل كامل.

14- تكتب الإحالات أو الحواشي بمقاس 12 .

15- نـوع الخـط فـي متـن الرسـالة للـنص المكتـوب باللغـة الإنكليزيـة Times New Roman أو Simplified Arabic

16- تكتب المراجع بنفس نوع ومقاس خط متن الرسالة المشار إليه أعلاه .

17- علامـات التـرقيم :يجـب العنايـة بـدلالات علامـات التـرقيم ومواضـعها فـي الجمـل ، ولا يجـب أن تكـون هنـاك مسـافة بـين عالمـة التـرقيم والكلمـة التـي قبلهـا .يجـب أن تكـون هنـاك مسـافة بـين علامـة التـرقيم والكلمـة التـي بعـدها ، أهـم علامـات التـرقيم وأكثر مواضع استخدامها :

- النقطة (.) : توضع في نهاية الجملة، وفي نهاية الفقرة .
- الفاصلة (،) : توضع بين عناصر الجملة، أو مكوناتها .
- الفاصلة المنقوطة (؛) : توضع بعد تفسير شيء أو تعليله .
- النقطتـان (:) : توضـع قبـل شـرح شـيء أو تفسـيره، وكـذلك فـي النسـبة والتناسـب وفـي مقول القول
- الشرطة (–) : تستخدم للجمل الاعتراضية .
- علامــة الاســتفهام (؟) : توضــع بعــد نهايــة الجملــة الاســتفهامية، ســواءً أكانــت أداة الاستفهام موجودة في الجملة أم محذوفة .
- علامة الحذف (....) : تستبدل مكان الكلام المحذوف من عبارة معينة.
- علامــة التنصــيص (" ") تســتخدم عنــد كتابــة نــص مقتــبس أي منقــول حرفــي بدايــة الاقتباس المباشر.

توضــح النمــاذج المرفقــة فــي نهايــة الدليــل بالتفصيــل نــوع ومقــاس الخطــوط التــي تســتخدم في جميع عناصر الرسالة.

ثانياً – المعايير الموضوعية :

- **اختيار المنهجية المناسبة:**

أي اختيار طريقة اعداد البحث ، طريقة جمع المعلومات / وطريقة كتابة البحث هنالك عدة مناهج معتمدة في البحوث القانونية النظرية، يختار الباحث إحداها وبعد مشورة الاستاذ المشرف، ويكتب الباحث المنهجية التي اعتمدها في اعداد بحثه في المقدمة. سنستعرض أبرزها:

* **المنهج الوصفي:** لوصف الواقع القانوني وتحليله. مجرد الإضاءة على الواقع الموجود وتحليله من خلال التفكيك والدراسة المعمّقة.

* **المنهج التحليلي:** لتحليل النصـوص القانونية والاجتهادات القضـائية، تقييم فعاليتها، بيان نقاط الخلل فيها، وضع مقترحات لتطويرها.

* **المنهج المقارن:** المقارنة بين قانونين، المقارنة بين أسـلوبين، المقارنة بين شـيئين مختلفين من حيث الإطار العام. هذه المقارنة ستخلق وضـع مزايا وعيوب كل جانب وبيان مدى التقارب والاختلاف.

* **المنهج التاريخي:** لدراسة تطور القوانين عبر الزمن. دراسة تاريخية سردية تعنى بأهم التعديلات الطارئة وتلحظ الإيجابيات والسلبيات بهذا التطور.

* **منهج الـدراسـة الميـدانيـة:** يعني التركيز على التطبيق العملي والواقعي للمعرفـة والمهارات القانونية، يعد هذا المنهج ضـروريًا لسـد الفجوة بين التعليم الأكاديمي وواقع ممارسة القانون واستكشاف المشكلات العملية.

- **المقدمة :** تعرض خلفية الموضوع، أهمية البحث، الإشكالية، الأهداف، والمنهجية المتبعة من الباحث و بإيجاز ، المقدمة هي رسالة البحث وعنوانه، وهي التي لا بد من مراجعتها وتدقيقها لتكون متوافقة مع البحث.
- **صياغة الإشكالية :** توضح التساؤلات أو المشكلات التي يعالجها البحث بشكل دقيق ، والبحث الذي تكون إشكاليته واضحة يكون موضوعه جيد ويستحق القراءة والبحث.
- **الإطار النظري :** يتضمن التعريفات والمفاهيم القانونية الأساسية، وتحليل النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة.
- **التحليل والمناقشة :** يتم فيه استعراض النصوص القانونية، القضايا، السوابق القضائية، وتقديم تحليلات قانونية موضوعية. المحاكاة المنطقية وتسلسل الأفكار هي ملكة يجب على الباحث ان يتقنها ليكون بحثه متميزاً.
- **الاستنتاجات والتوصيات :** عرض النتائج التي توصل إليها الباحث واقتراح الحلول أو التوصيات العملية.
- **الخاتمة :** تأكيد على أهمية النتائج والبحوث المستقبلية المحتملة.

الفصل الثاني : القواعد العلمية للبحث

المرحلة الأولى : آلية اختيار موضوع البحث القانوني :

يجب أن تكون آلية استشراف الموضوع القانوني وفق ضوابط علمية ومعايير منهجية يُعَدُّ انتقاء الموضوع القانوني الحجرَ الأساس في بناء البحث العلمي، بوصفه الخطوةَ الأولى والأكثر مصداقيةً في دقة المسار البحثي. إذ ينبغي أن يتسم الموضوع بالدقة في التحديد، والجدة في الطرح، مع معالجة إشكالية قانونية واقعية مستمدة من الواقع العملي. ويُستحسن أن يرتبط بمسارات تشريعية حديثة العهد أو اجتهادات قضائية معاصرة، أو يكشف اللبس عن فكرة قانونية ملتبسة. مع التحذير من الانزلاق نحو الموضوعات العامة المبتذلة أو المطروقة، والتركيز بدلاً من ذلك على القضايا الإشكالية التي تستدعي تحليلًا قانونيًّا عميقًا أو تثير إشكاليات قانونية و فقهية.

وقبل إقرار العنوان، يُشترط إجراء قراءة استطلاعية موسعة في الإطار العام للموضوع، ورصد المدونات السابقة فيه، تمهيدًا لصياغته صياغةً محكمة. فلا يُعقل اختيار عنوانٍ دون سبر غور مضمونه، والقراءة عنه معرفة الأبحاث القديمة والكتب المكتوبة ضمن إطاره، وذلك لووضوح الرؤية حول إمكانية اختيار جزئية فيه ووضع خطة بحثية متكاملة له.

ويُمكن للمحامي المتمرن أن يستلهم موضوع بحثه من خلال الاسترشاد بخبرة أستاذه وزملاءه، والاستعانة بكبار المحامين، والاستنارة بالقضايا التي يطلع عليها خلال فترة التمرين، مع توظيف الحوار العلمي مع الأستاذ في صوغ الإشكالية. على أن يُحرص

ألا يقيد الباحثُ نفسَه بمجال تخصص مكتب الأستاذ، بل يُستحب خوض غمار موضوعاتٍ جديدة تُثري المعرفة القانونية وتُوسع آفاق الباحث العلمية. كما يُوصى باللجوء إلى آليات التفكير الإبداعي والأهداف الذكية كأدوات منهجية مساعدة في بلورة الفكرة البحثية ، ونورد ذلك عبر النقاط التالية :

* **المجال العام:** وهو عبارة عن اختيار التخصص القانوني الذي يرغب المتمرن في اضاءة بعض الجوانب فيه.

* **الاطّلاع المبدئي:** وهو قراءة أهم و أحدث الأبحاث في المجال القانوني المختار وذلك لتحديد الفجوات البحثية (Research Gaps).

* **تحديد النطاق:** يجب أن يكون الموضوع محدّداً وقابلاً للبحث خلال الفترة الزمنية المتاحة والموارد المتوفرة ، مع تجنّب المواضيع الفضفاضة جداً.

* **الأهمية والأصالة:** يجب اختيار المواضيع التي تضيف معرفة جديدة أو تحل مشكلة عملية أو تشكل (أصالة) من وجهة نظر الباحث .

المرحلة الثانية: البحث الأولي وجمع المصادر :

أولاً – تستلزم مرحلة البحث الأولي **إجراءَ قراءة دقيقة للقانون** والمواد القانونية التي يدور البحث حولها، ثم الانتقال للكتب التي تناقش هذه المواد ، من المهم جداً توثيق المراجع على مسودة لسهولة الرجوع لها عند مرحلة التوثيق.

استخدام تقنية كرة الثلج مهم جداً، أي عند قراءة المرجع الأول المرتبط بالبحث سيكون هذا المرجع مستنداً لمراجع أخرى وهنا يعود الباحث إلى المراجع المذكورة

بـالمرجع الأول، وهكـذا فكـل مرجـع يمتلـك عـدة مراجـع، ومـن خـلال البحـث والمتابعـة يستحصـل الباحـث علـى مجموعـة جيـدة مـن المراجـع التـي تـرتبط ببحثـه وتكـون أساسـاً لدراسته.

عـدم قـراءة عشـر مراجـع أو عشـر مقـالات وعـدم الإطـلاع علـى المـواد القانونيـة المتعلقـة بالبحـث يجعـل الباحـث تائهـاً ولا يسـتطيع وضـع منهجيـة ومخطـط للبحـث، لـذا قبـل وضـع المخطـط والمنهجيـة احـرص علـى أن تكـون قـد حـددت المراجـع بدقـة وألممـت بجميـع الجوانب القانونية للبحث.

ثانياً – تطوير المنهجية النهائية وتصميم البحث:

* تحســين الخطة: لا مانع أن يبتكر المتمرن (مع المشــرف) تطويراً للمنهجية التي تم اقتراحها ، لتظهر بصمات المتمرن وجهوده الشخصية ، ولتكون أكثر دقة وملاءمة.

ثالثاً – جمع البيانات:

* المنهجية والدقة: اتبع خطة جمع البيانات بدقة وسجّل كل شيء بشكل منظم.

* المرونـة (المقبولـة): يجب أن يكون المتمرن على اســتعداد كـامل لإجراء أي تعديلات طفيفة أثناء الكتابة ، وذلك إذا ظهرت ظروف طارئة معقولة ، كصـدور مرسـوم تشـريعي ينسـخ مرسوماً سابقاً ، أو صدور اجتهاد قضائي جديد، وذلك بعد استشارة المشرف .

رابعاً – **عند وجود بيانات أو احصائيات :**

* الشفافية: أي وصف خطوات أي بيانات أو احصائيات بوضوح حتى يمكن إعادة إنتاجه.

* الدقة: التحري والتأكد من صحة إجراءات التحليل وتفسير النتائج.

* الاستعانة بالخبراء: لا تتردد في استشارة المشرف ، وكذلك خبراء المحاكم ، أو استشارة القضاة ، أو ذوي الشأن الفني عند الحاجة (كاستشارة مهندس أو موظف في نقابة المهندسين حين يكون البحث حول المقاولة أو مسؤولية المهندس) .

المرحلة الثالثة : وضع **مخطط البحث وعناصره الأساسية :**

يعتبر مخطط البحث الهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه الرسالة ، والمشروع الهندسي الأول الذي تقوم به علاج المشكلة القانونية موضوع البحث ، ويشمل ذلك عناصر الخطة جميعها ، حيث أن الرسالة التي لا تقوم على مخطط واضح مصيرها الفشل ورد البحث من قبل مجلس الفرع ولجنة التمرين .

فينبغي على الباحث عند وضع المخطط أن يتجنب التقسيمات المعقدة التي تربك القارئ وتبعث عنده الحيرة والتشويش ، إذ أنه كلما كانت التقسيمات واضحة ذات منهج واضح كان استيعاب القارئ أيسر وأسرع ، ويتضمن ذلك :

1- المقدمة :

يفتتح المحامي بحثَه باستهلالٍ تمهيدي موجز يُبرز موضوع البحث وأهميته، على أن تُصاغ المقدمة وفق منهجٍ تدريجيٍ مُحكمٍ ينتقل من العام إلى الخاص. والمقصود بهذا المنهج ، أن يبدأ الباحث بالإشارة الإطارية إلى مجال الموضوع الكلي، ثم يُعقب ذلك تضييقٌ تدريجيٌ لمجال الدراسة حتى يصل إلى لب الإشكالية، مع ربط ذلك بمناسبة بحثية مُبرِّرة كثغرة تشريعية، أو إشكالية قضائية مستجدة ، ويجب أن تُؤدّي المقدمة وظيفتين رئيسيتين:

- الإشارة إلى وجود إشكال قانوني جَدِيرٍ بالدراسة وقابلٍ للتناول العلمي.
- تهيئة ذهن القارئ لاستيعاب جوهر البحث عبر تمهيد منطقي مُتناغم مع صلب الموضوع القانوني
- وضع اهداف البحث بشكل دقيق وبحيث لا يخرج الباحث عنه.

2- الإشكالية المطروحة من خلال الرسالة :

إن إشكالية البحث تمثل الإشكالَ العلمي المحوري الذي سيظل ماثلاً أمام الدراسة، وهي بهذا تُجسد الإطارَ العام للمسار البحثي المرتقب.

وتُعتبر الصياغة المباشرة الصادرة عن لبّ تفكير الباحث أنجحَ منهجيةٍ لصوغ الإشكالية، عبر التعبير الموجز عن صميم الموضوع دون إطناب.

وتؤدي إشكالية البحث وظيفتين أساسيتين:

- توجيه الدراسة القانونية توجيهاً منهجياً نحو معالجة إشكال علمي عالق ، حيث تُسهم إشكالية في استكشاف جوانب الموضوع وأبعاده، وتحديد مصادر المعلومات وطبيعة المادة العلمية المطلوبة، كما تُعيّن النسق التحليلي الملائم لها.
- تنظيم جهود البحث وتنسيقها خلال مراحل الإعداد ، فتوفر الإشكالية رابطةً منطقيةً بين مراحل البحث، عبر تجسيد نوايا الباحث العلمية.

وعليه، فإن تفسير المادة العلمية ومنهجية عرضها واستخلاص النتائج، تتوقف جوهرياً على دقة صياغة إشكالية البحث.

فمثلاً عنوان البحث: أثر إعادة المحاكمة على وقف التنفيذ

إشـــكالية البحث: نظراً لأن إعادة المحاكمة هي أحد أهم الطرق غير العادية في الطعن في الحكم القضائي المبرم، ونظراً لأن وقف التنفيذ في الحكم القضائي يعطل حقوق الأطراف ذات المصلحة بهذا الحكم، فإننا نرغب من خلال البحث بالتعرف على هذا الأثر وبيان مسالبه ووضـع مقترحات قانونية لمعالجته.

3- ضرورة ذكر المواضيع المشابهة والمتقاربة للبحث :

يتوجب على الباحث القانوني اسـتقراء الدراسـات السـابقة ذات الصـلة بموضـوع بحثه عبر فحصها وتلخيصها ونقدها نقداً موضوعياً، إذ تُمكِّن مراجعةُ الإنتاج الفكري السابق من رصد جهود المحامين السابقين ومنهجياتهم والصـعوبات التي واجهوها. وعليه يلتزم الباحث بتقديم تحليل نقدي للدراسات السابقة مع بيان مدى اتساقها مع إشكالية بحثه.

لا تقتصر أهمية هذه المرحلة على تجنُّب التكرار في الأبحاث فحسب، بل تتجاوزها إلى إيجاد المبررات العلمية المقنعة لاختيار الموضوع. كما يُظهر الباحث من خلال عرضه النقدي للدراسات السـابقة نضـجَه العلمي القانوني وقدرته على التقييم الموضـوعي، مما يُعد دليلاً على تمكُّنه من موضوع البحث .

4- تقسيمات الرسالة :

يخضع تقسيم الرسالة القانونية لنسقٍ بنائيٍ محكمٍ يتمثل في فصولٍ تضم عناوين رئيسةً و أخرى فرعيةً، مع استحداث تقسيماتٍ أدق وفقاً لطبيعة البحث ومستلزماته .

ويأتي هذا الهيكل مراعياً لمقتضيات الموضوع دون تقيدٍ بعددٍ محددٍ للفصول، إذ يخضع التقسيم لخصوصية البحث العلمي.

وعلى الباحث التقيُّد بالمواصفات التالية:

- ايراد كل فصلٍ ومبحث بعنوانٍ دالٍّ وواضح
- تحقيق الترابط العضوي بين عنوان الموضوع وفصـوله، بما يضـمن وحدة البحث وتماسـك أجزائه.
- شمولية العناوين لمضمونها مع استبعاد ما لا ينتمي إليها.
- إيجاز العناوين مع التزام الموضوعية والدقة في التعبير.
- تجنب التكلف اللفظي في صياغتها.
- ضـــمان التدرج المنطقي المتســلســـل بين الفصـــول والمطالب والمباحث حتى بلوغ النتائج المستهدفة".

وعلى المحامي الباحث أن يراعي البناء المنهجي للرســـالة القانونية يتميز بنســـقٍ هرميٍ محكمٍ، وهنالك أكثر من طريقة وأسلوب في تقسيم البحث ووضـع مخطط له، وهذا ما يناقشـه مع أسـتاذه المشرف، وا÷م نقطة هي التوازن بين التقسيمات والتسلسل المنطقي وسنضع مثالاً للتقسيم اللاتيني للأبحاث يتناسب مع رسائل المحامين المتمرنين.

من الممكن إضـافة فصـل تمهيدي إن اسـتلزم البحث، من الممكن أن يكون البحث مقسـماً على اربعة فصـول وكل فصـل على مبحثين إن كان البحث ضـخماً، تقسـيم البث لأبواب مسـتبعد لأن الباب هو للرسائل الكبيرة التي تتجاوز ال100 صفحة.

وأيضاً من الممكن تقسيم المطلب إلى فرعين وتقسيم الفرع إلى أولاً وثانياً....

عنوان البحث

- **<u>الفصل الأول</u>**

- المبحث الأول
  - المطلب الأول
  - المطلب الثاني
- المبحث الثاني
  - المطلب الأول
  - المطلب الثاني

- **<u>الفصل الثاني</u>**

- المبحث الأول
  - المطلب الأول
  - المطلب الثاني
- المبحث الثاني
  - المطلب الأول
  - المطلب الثاني

5-الخاتمة :

"تختتم الدراسة بتقديم ملخصٍ استخلاصيٍ لنتائج البحث، متبوعًا بتوصياتٍ ومقترحاتٍ عمليةٍ يراها الباحث جَوهريةً في ضوء تلك النتائج؛ من الممكن أن تكون النتائج والتوصيات بورقة مستقلة ومن الممكن أن تندمج مع الخاتمة ويحدد ذلك الباحث والمشرفوخصوصية البحث وأهميته، وتمثل الخاتمة ما خلص الباحث إليه من خلال بحثه وبشكل مفيد ومحدد مع وضع مقترحه للباحثين اللاحقين.

الفصل الثالث: قواعد توثيق البحث

يستند كل بحث علمي إلى مصادر ومراجع موثّقة وموثقة، ويُحتم أخلاقياتُ البحث العلمي وقوانينُ النشر على الباحث الإشارةَ إلى مصادره ومراجعه .

أولاً – ضوابط توثيق البحث :

- **توثيق المادة المنقولة** :يُثبِت الباحث كل اقتباسٍ علميٍ مستفادٍ من مصدر أو مرجع، وذلك عند استخدامه مباشرة وفي ذات الفقرة .
- **اقتباس المصادر الثانوية** :عند النقل من مرجعٍ ثانويٍ (ناقل عن آخر)، يُوثّق في المتن المصدرَ الأصلي والثانوي معًا، بينما يُدرج في قائمة المراجع المرجعَ الثانوي فقط.
- **أولوية المصادر الأصلية** :يجب الرجوع إلى المصادر الأساسية مباشرةً، ولا يُلجأ إلى المصادر الثانوية إلا عند تعذُّر الوصول إلى الأصل.
- **تمييز النصوص المنقولة** :يُلزم الباحث بضبط حدود الاقتباس بدءًا ونهايةً، وتجنُّب المزج بين كلامه والنص المنقول في ذات السياق .

ثانياً – تسود في الأبحاث العلمية ثلاث منهجيات توثيقية معتمدة عالميًّا:

1. نظام (اسم العائلة + تاريخ النشر + رقم الصفحة):

   مثال: (الخولي 2023، ص 15)

2. نظام (الاسم الشخصي + العائلة + تاريخ النشر + رقم الصفحة):

   مثال: (محمد الخولي 2023، ص 15)

3. نظام التوثيق الكامل في الحواشي السفلية:

مثال: محمد الخولي، المسؤولية المدنية، دار النهضة، القاهرة، 2023، ص 15

ويُشدّد على أن استخدام أيٍّ من هذه الأنظمة لا يُغني عن إدراج قائمة مراجع هجائية مستقلة – سواءً أكان التوثيق بنظام (الاسم/التاريخ) أم الحواشي.

إضافة إلى التزام المحامي الباحث باعتماد منهجية توثيقية موحدة في استشهادات كامل الرسالة، مع التزام صارم بطريقة واحدة في التوثيق لا تتغير عبر فصول البحث .

ويُذكر أن نظام شيكاغو في التوثيق يُعد التطبيق الأبرز للنظام الأول، حيث يعتمد:

- توثيق المراجع العربية والأجنبية باسم العائلة فقط
- إرفاق تاريخ النشر وأرقام الصفحات مباشرةً
- تطبيق موحد لكافة أنواع المصادر ، وهو نظام التوثيق الكامل في الحواشي السفلية:

مثال: محمد الخولي، المسؤولية المدنية، دار النهضة، القاهرة، 2023، ص 15 كما في المثال أعلاه .

ثالثاً – يلتزم الباحث في توثيق الرسالة العلمية بالضوابط التالية للحواشي السفلية:

1. الموضع والمظهر:

- توضع الحواشي في أسفل كل صفحة تحت خط أفقي طوله 3.5سم.
- يُترك مسافة سطر واحد بين نص الرسالة والخط الفاصل.
- يُترك مسافة سطر واحد بين الخط الفاصل وأول حاشية.
- تفصل مسافة مفردة بين سطور الحاشية الواحدة.

2. ترقيم الحواشي:

- تُرقَّم الحواشي بشكل مستقل لكل صفحة (تبدأ برقم 1 في كل صفحة).
- يوضع رقم الحاشية في المتن :مُحاذيًا لأعلى السطر (مرتفع)، داخل قوسين صغيرين [1] .
- يُوضع الرقم المقابل في الحاشية السفلية بنفس حجم خط الحاشية.

3. تنسيق نص الحاشية:

- تُكتب الحواشي بنظام المعلَّقة:(Hanging Indent)
  - للسطر الأول: بداية طبيعية من اليسار.
  - للسطور التالية: مسافة بادئة قدرها 0.7سم لليمين في النصوص العربية (للخطوط 14–15).

مثال تطبيقي لتنسيق الحاشية:

---

(1)محمد الخولي، المنهجية القانونية في البحث العلمي، دار النهضة، القاهرة، 2023، ص 22

(2) Smith, Legal Research Methods, p. 22

.

رابعاً – طريقة ضبط الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والكتب التي تعود لأكثر من مؤلف :

---

[1] - وفق هذا النمط .

1- توثيق الآيات القرآنية:

تُوثَّق الآيات القرآنية بكتابة النص الكامل للآية بين قوسين مع التشكيل الجزئي، متبوعًا باسم السورة ورقم الآية. مثال:

(وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) [سورة الأعراف: 85].

2- توثيق الأحاديث النبوية

يُذكر الحديث كاملًا بين قوسين مع التشكيل، مع توثيق مصدره بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث والصفحة. مثال:

(إنما الأعمال بالنيات) [صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، حديث رقم: 1، ج 1 ص 5].

3- توثيق الكتب القانونية حسب عدد المؤلفين :

أ. كتاب بمؤلف واحد:

يُذكر اسم العائلة للمؤلف أولًا، متبوعًا بالاسم الأول، ثم عنوان الكتاب بخط مائل، ورقم الطبعة (إن كانت غير الأولى)، والجزء والصفحة، مع مكان النشر وتاريخه بين قوسين. مثال:

سامر العمري، *القانون الدستوري السوري: التطورات والتحديات*، ط 2، ج 1 ص 71 (دار المعارف، دمشق 2023).

ب. كتاب بمؤلفَين:

يُذكر اسمَا المؤلفَين كاملَين، متبوعَين بعنوان الكتاب وبيانات النشر. مثال:

علي محمود ومحمد السعيد، *الوسيط في القانون المدني السوري*، ص 100–105 (مركز الدراسات القانونية، حلب 2022).

ج. كتاب بثلاثة مؤلفين فأكثر:

يُذكر اسم المؤلف الأول متبوعًا بـ"وآخرون"، ثم عنوان الكتاب وبياناته. مثال:

أحمد مرعي وآخرون، *القانون الجنائي السوري: شرح أحكام العقوبات*، ج 3 ص 45 (منشورات جامعة دمشق، دمشق 2024).

4–توثيق تقارير الهيئات القانونية

يُذكر اسم الجهة المُصدرة أولًا، ثم عنوان التقرير، ورقم الصفحة، مع مكان وتاريخ النشر. مثال:

وزارة العدل السورية، *التقرير السنوي للإصلاح القضائي 2024*، ص 29 (دمشق، 2025).

5–توثيق المجلات القانونية :

يُذكر اسم الباحث، وعنوان المقال بين علامتي اقتباس، ثم اسم المجلة بخط مائل، والعدد وتاريخ النشر، ورقم الصفحة. مثال:

محمد خالد، "الاجتهاد القضائي في منازعات الأحوال الشخصية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية*، مج 5 ع 2 (2025)، ص 7120 .

ولا بد من انتباه المحامي الباحث أنه عند توثيق القوانين، يُذكر اسم القانون ورقم المادة وتاريخ إصداره. مثال: القانون المدني السوري، المادة 827 (الصادر عام 1949)13 .

أما بالنسبة للمراجع القضائية، يُوثَّق الحكم باسم المحكمة ورقم القضية وتاريخها.

6-توثيق تقارير الهيئات والمؤسسات القانونية والرسمية :

يُوثَّق تقرير المؤسسة الرسمية عبر:

اسم الجهة – عنوان التقرير – رقم الجزء/الصفحة – (مكان النشر، تاريخ النشر)

مثال : وزارة العدل السورية، *التقرير السنوي لإحصائيات المحاكم 2023* (دمشق، 2024)، ج 2 ص 15.

7-توثيق المخطوطات غير المحققة :

يُوثَّق المخطوط القانوني غير المحقق عبر:

اسم المؤلف كاملاً – عنوان المخطوطة – تاريخ النسخ – [مكان الحفظ: المكتبة، رقم الحفظ] – تفاصيل الصفحة – نوع النسخة

مثال : ابن عابدين، *حاشية رد المحتار على الدر المختار* (1252هـ)، [دمشق: المكتبة الظاهرية، رقم 845/فقه]، ص 73، نسخة أصلية.

8-توثيق الكتب المحققة :

يُوثَّق الكتاب المحقق عبر: *اسم المؤلف – عنوان الكتاب – تحقيق: اسم المحقق – (مكان النشر: الناشر، التاريخ) – الجزء/الصفحة*

مثال : الماوردي، *الأحكام السلطانية*، تحقيق: د. محمد سليم العوا (دمشق: دار الفكر، 2018)، ص 210.

9-توثيق الكتب المترجمة :

يُوثَّق الكتاب المترجم عبر :*اسم المؤلف الأصلي – عنوان الكتاب – ترجمة: المترجم – مراجعة: المراجع – (مكان النشر: الناشر، التاريخ) – الصفحة*

مثال : جيرمي بنثام، *أصول التشريع*، ترجمة: د. عمر عبد العزيز، مراجعة: د. منى ابراهيم (حلب: مركز التراث القانوني، 2020)، ص 95.

10- توثيق الدوريات القانونية :

يُوثَّق البحث في دورية عبر: *اسم الباحث – "عنوان البحث" – اسم الدورية – المجلد – العدد – (السنة) – الصفحات*

مثال : د. خالد الرواشدة، "تطور التشريع الجزائي السوري في جرائم الفساد"، *المجلة السورية للعلوم القانونية*، مج 12، ع 3 (2023)، ص 45–82.

11- توثيق الاتفاقيات والمعاهدات :

يُوثَّق الاتفاق الرسمي عبر العناصر:

الدولة ← الجهة المختصة بالتوقيع ← عنوان الاتفاقية ← مكان التوقيع ← تاريخه.

مثال: الجمهورية العربية السورية، *وزارة الخارجية*، اتفاقية التعاون القضائي بين سورية ومصر، دمشق، 2020/3/5.

12- 12 – توثيق الرسائل الجامعية غير المنشورة :

يُوثَّق الرسالة العلمية غير المنشورة كالتالي:

اسم الباحث ، عنوان الرسالة ، نوعها (ماجستير/دكتوراه) ، الصفحات ، الجامعة ، الكلية ، المدينة ، التاريخ.

مثال: سامر الحلبي، *آليات الإثبات في القانون السوري*، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ص 45–50، جامعة دمشق، كلية القانون، دمشق، 2022.

13- توثيق المرجع المُتكرّر

عند الاستشهاد بنفس المرجع والصفحة مباشرةً بعد الاستشهاد الأول:

نكتب : المرجع نفسه ، ص 14 .

أما عند تكرار الإشارة لمرجع سابق في صفحة سابقة نذكر **اسم العائلة ، مرجع سابق ، رقم الصفحة ، مثال :** (الخضري، مرجع سابق، ص 33)

14 – توثيق المقالات الإلكترونية

محمد القاضي، "الاجتهاد القضائي في منازعات العقود الإدارية"، *المجلة القضائية السورية*، العدد ٥ (٢٠٢٣): ص ٣٣–٤٧،

متاح علىwww.syrianjudicialjournal.com :

تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٠٦/١٥

15 – توثيق المصادر الإلكترونية (المنسوخة على أقراص)

الموسوعة القضائية السورية [قرص مضغوط] (دمشق: المركز القضائي، ٢٠٢١

16 – أعمال مجهولة المؤلف

التعديلات على قانون العقوبات السوري رقم ١١ لعام ٢٠٢٣ ، ص ٢٢

ولا بد من الإشارة إلى أن وجوب التزام الباحث عند توثيق المصادر القانونية بضوابطَ دقيقةٍ تَحمي مصداقيةَ البحث وتَجْنِبُه المخاطرَ القانونية أو اتهامه بالانتحال ، وذلك عبر:

- **الدقة المُطلقة في الأسماء الرسمية** باستخدام التسميات الكاملة للجهات الرسمية (كـ"المحكمة الدستورية العليا" لا "المحكمة الدستورية")،
- **تجنب الإبهام** بتحديد نوع الوثيقة تحديداً واضحاً (اتفاقية/معاهدة/مقابلة رسمية)،
- **الالتزام بالمعايير السورية** في توثيق التشريعات (ذِكر رقم القانون وتاريخه كما في "القانون المدني السوري رقم 84 لعام 1949")،
- **تمييز المصادر غير المنشورة** بالإشارة الصريحة إلى طبيعتها قبل ذكر بيانات الجامعة أو الجهة الحافظة.

- هـذه الضـوابط تُعـدّ درعـاً واقيـاً مـن انتهـاك حقـوق الملكيـة الفكريـة، وتُعـزز الحجيـة العلميـة للبحـث، اسـتناداً إلـى المـادة 17 مـن قـانون حمايـة المصـنفات الفكريـة السوري.

رابعاً – سرد قائمتي المصادر والمراجع :

ترتَّب قائمتي المصادر والمراجع وفقًا للضوابط المنهجية الآتية:

- الترتيب الأبجدي للقوائم:

يُرتَّب الباحث المصادر والمراجع أبجديًّا باعتماد اسم العائلة للمؤلف أولاً، يليه الاسم الشخصي، ثم عنوان المصدر، ومكان النشر، ودار النشر، وسنة النشر بين قوسين.

- معالجة الأعمال المجهولة المؤلف:

تُرتَّب أبجديًّا حسب العنوان، مع إغفال أداة التعريف (."ال")، ويُتبع ببيانات النشر.

- توحيد التوثيق للمؤلف الواحد:

عند تعدد أعمال مؤلف واحد، تُرتَّب زمنيًّا من الأقدم إلى الأحدث.

- ترتيب الأعمال المشتركة:

يُقدَّم العمل الفردي للمؤلف على العمل المشترك مع آخرين، ولو كان أحدث تاريخًا.

- تباعد الأسطر:

يُترك مسافة سطر واحدة داخل المرجع الواحد، ومسافة سطر ونصف بين المراجع في النصوص الإنجليزية، مع المحافظة على التباعد المعياري في العربية.

أمثلة تطبيقية وفق المعايير السورية:

- مؤلف واحد متعدد الأعمال:

- **الحسيني، محمد .*الوجيز في القانون الدستوري* ، دمشق: دار الفكر، 2015**
- **الحسيني، محمد .*النظم الانتخابية في سوريا* ، دمشق: دار النهضة، 2020(**

- عمل بمؤلفين:

- **العمر، خالد؛ القادري، علي .*المسؤولية الإدارية في التشريع السوري* ، حلب: دار العلم، 2018**
- مصدر مجهول المؤلف:
- ***التعديلات على قانون الأصول المحاكمات المدنية السوري*** **، دمشق: الجريدة الرسمية، 2022 .**

الفصل الرابع :

القواعد التنفيذية لطباعة البحث

فيما يلي أهم قواعد ومعايير طباعة البحث العلمي كما اعتمدها نقابة المحامين فرع دمشق وفق المعايير العالمية للمؤسسات والجامعات والبحوث العلمية :

أولاً – حجم الورق

- يُطبع البحث على مرحلتين ، المرحلة الأولى تتم طباعته بعد إنجازه نهائياً واقراره من المشرف على ورق أبيض مقاس A4 بوجه واحد ، على نسختين ، ويتم تسليمها لقسم المتمرنين في مقر فرع النقابة ، ليصار إلى تدقيقها وإقرارها والموافقة على طباعتها الفنية الأخيرة .
- على المحامي المتمرن مراجعة وتعديل وتصحيح أو حذف جميع ما يطلب منه من قبل الأستاذ المشرف ومن قبل اللجنة التي تضع الملاحظات الأخيرة وتقرّ البحث للطباعة ، وعند إقرار البحث وتدقيقه، على المحامي المتمرن أن يقوم بالطباعة الفنية الأخيرة على ورق B5 .

ثانياً – ترقيم الصفحات :

يطبَّق نظام الترقيم المتسلسل لصفحات البحث وفق نسقٍ هرميٍ محكمٍ على النحو التالي:

- الصفحات التمهيدية (الإهداء، الشكر، الملخص، الفهرس):

تُرقَّم بالأحرف الأبجدية الصغيرة (أ، ب، جـ...) ، دون حساب لعدد الصفحات من المجموع الكلي للبحث .

- متن البحث (المقدمة حتى الخاتمة):

يُرقَّم بالأرقام العربية (1، 2، 3...) بدءًا من أول صفحة للمقدمة وحتى الخاتمة .

- الملاحق والمرفقات

تُرقَّم بالأحرف الإنجليزية الكبيرة (... A . B . C) مع الإشارة إلى محتوى كل ملحق.

ثالثاً – نوع الخط وحجمه :

الرسائل بخط "Simplified Arabic" بحجم 14 في النص، وبحجم 16 للعناوين الرئيسية، و 14 للعناوين الفرعية بفونت عريض.

.رابعاً – الهوامش وتنسيق الصفحات

- توزع الهوامش عادةً كالتالي: 3سم من الجانب الأيمن (في العربية) و2.5سم من باقي الجهات ، يجب ترك هامش إضافي عند الكعب الداخلي لأغراض التجليد (2.5سم على الأقل)
- تُرقّم الصفحات في أعلى الوسط أو أسفل الزاوية اليمنى (أو اليسرى للإنجليزية)

خامساً – المسافة بين السطور والتنظيم :

- في العربية غالبًا المسافة بين السطور "مفردة" أو "سطر ونصف"، وبين الفقرات سطرين
- يجب البدء بفصل جديد في صفحة جديدة، وترقيم الفصول والعناوين والملحقات بشكل متسلسل وواضح
- لا يوضع عنوان لفصل جديد في أسفل الصفحات ، أو في الصفحات اليمنى ، بل يجب ترك ما تبقى منها فارغاً والبدء بالصفحة اليسرى لعنوان جديد .

سادساً – العنوان والغلاف :

- تغليف الرسالة يكون بغلاف فني رسمي ، وتُكتب البيانات الأساسية على الغلاف.
- قد تتنوع طرق التغليف للأبحاث والملحقات حسب حجم البحث ونوعه.
- وضع العنوان في منتصف صفحة الغلاف، أو في الجزء العلوي الأوسط من الغلاف.
- استخدام خط واضح وبارز) مثلTraditional Arabic ، أو (Times New Roman بحجم مناسب (غالبًا يتراوح بين 16 إلى 22 نقطة).
- يُفضل جعل العنوان عريضًا (Bold) أو تحت خط لتأكيد أهميته.
- ابتعاد العنوان عن حواف الصفحة أي ترك هوامش مناسبة حول العنوان (3 سم عادةً) للحفاظ على توازن الشكل
- تضمين بيانات إضافية (عادةً أسفل العنوان).
- اسم الباحث (المحامي المتمرن). لا يمكن ان يكون الاسم أكبر من اسم استاذه ومشرفه.
- نقابة المحامين فرع دمشق
- اسم المشرف الأكاديمي.

- تاريخ الإعداد أو السنة.
- عدم استخدام اختصارات غير رسمية أو رموز غير ضرورية
- الحفاظ على الرسمية والرصانة في كافة عناصر الغلاف.

الهدف هو عرض العنوان بشكل أنيق ومرتب يعكس جدية الرسالة القانونية ويُسهل التعرف على موضوع البحث من النظرة الأولى، مع مراعاة قواعد التنسيق الرسمية المعتمدة في الجهة التعليمية أو المهنية التي تُقدم إليها الرسالة.

ثامناً: ترتيب الصفحات الأساسية

- صفحة العنوان.
- صفحة الإهداء (اختياري) على أن تكون صفحتين على الأكثر .
- المقدمة
- مخطط البحث.
- المتن والفصول.
- النتائج والتوصيات
- خاتمة
- قائمة المراجع.
- الفهرس

خاتمة

فإن لجنة التمرين تهيب بالمحامين المتمرنين الاعتماد على ما ورد في هذا الدليل كمرجعية معتمدة لهم وللسادة المشرفين، هو مجرد دليل استرشادي لهم ويستطيعون الرجوع لمراجع تخص البحث العلمي وتكون موسعة، هو فقط الحد الادنى الذي يجب على المحامي المتمرن الرجوع إليه والعمل بمضمونه، بما يضمن إخراج الأعمال البحثية متوافقةً مع هوية نقابة المحامين ورؤيتها .

ويُعرب أعضاء اللجنة عن أملهم في أن يُسهم هذا الدليل في بناء صرح مؤسساتنا العلمية الرائدة، وان نرتقي جميعاً بان يكون البحث العلمي الذي يعده المتمرنون مرجعاً لهم وللباحثياً ونقاط بحثية نستفيد منها بتطوير التشريعات القانونية وتقديم مقترحات عملية وعلمية وبطريقة مهنية عالية.

" الدليلُ الجيدُ يُعدّ خارطةَ طريقٍ، لكنَّ السيرَ عليها بصدقٍ هو أساسُ النجاح"

ملاحظة يعتبر هذه الإصدار إصدار مؤقت يخضع للمرجعة العلمية ويتم تطبيقه على الرسائل الحديثة التي لم يتم طباعتها بعد.